الأمم المتحدة

A/C.5/55/SR.19

الجمعية العامة

الدورة الخامسة والخمسون

Distr.: General
14 December 2000
Arabic
Original: Spanish

الوثائق الرسمية

**اللجنة الخامسة**

**محضر موجز للجلسة التاسعة عشرة**

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الخميس، ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد روزنتال .....(غواتيمالا)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيد مسيلي

المحتويات

البند ١١٨ من جدول الأعمال: تخطيط البرامج

عرض ومناقشة عامة

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

00-72449 (A)
*0072449*

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٥.

**البند ١١٨ من جدول الأعمال: تخطيط البرامج** (A/55/6 (مقدمة، والبرامج ١ إلى ٢٥) و A/55/16 و A/55/63 و A/55/73 و A/55/85، و A/C.5/55/14 و A/C.5/55/17 و A/C.5/55/18 و A/C.5/55/19 و A/C.5/55/20)

١ - **السيد هالبواش** (وكيل الأمين العام، المراقب المالي): عرض باسم الأمين العام مشروع الخطة المتوسطة الأجل للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٥ (A/55/6 (مقدمة، والبرامج ١ إلى ٢٥))، فقال إن هيكل وشكل الخطة قد تحسن عما كان عليه بالنسبة للفترات السابقة حيث بذل مجهود خاص لمراعاة محتويات كل برنامج وبرنامج فرعي والهدف المنشود من أنشطة المنظمة مراعاة أفضل. كما أنه حُددت لكل برنامج من البرامج الفرعية أهدافه واستراتيجياته ونتائجه المتوقعة ومؤشراته، وبُذلت جهود ترمي إلى تحسين شكل أحكام النظامين الأساسي والإداري لتغطية البرامج والجوانب البرنامجية للميزانية ومراقبة التنفيذ وأساليب التقييم (ST/SGB/2000/8). وقد استفيد في ذلك من الخبرة المكتسبة أثناء إعداد الخطة المتوسطة الأجل في الفترة ١٩٩٨-٢٠٠١.

٢ - ومضى يقول إن تطبيق هذين النظامين ليس هدفا في حد ذاته وإنما يراد به التوصل إلى وضع وثيقة أكثر وضوحا يُعتمد عليها على نحو أفضل لإعداد ميزانيات فترات السنتين في المستقبل. ذلك أن زيادة الإلمام بأنسب الأهداف والأنشطة بهدف تحقيقها، من شأنه أن يساعد المنظمة على أن تقيِّم النجاح المحرز في تنفيذ البرامج تقييما أفضل.

٣ - وعلى غرار ما سلمت به لجنة البرنامج والتنسيق عندما نظرت في مشروع الخطة المتوسطة الأجل في دورتها الأربعين، تساهم العناصر الجديدة في الخطة، في زيادة توضيح وشفافية البرمجة. وقد أشارت اللجنة مع ذلك إلى ضرورة تحسين بعض النتائج المتوقع تحقيقها ومؤشرات التقدم. ومن شأن هذه الخبرات المكتسبة وهذا الحوار القائم بين اللجنة الخامسة ولجنة البرامج، أن يساعدا الأمانة العامة على إدخال تحسينات جديدة في الشكل الذي يعرض به مشروع الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣.

٤ - وقد طلبت لجنة البرامج أيضا إلى الأمانة العامة أن تحلل ما ستترتب على هذا الهيكل الجديد للخطة من نتائج تنعكس على دورة تخطيط البرامج والميزنية والمراقبة والتقييم. ويشير التقرير المتعلق بالنتائج المتوصل إليها في هذا التحليل (A/C.5/55/14)، إلى العلاقة الوثيقة القائمة بين مختلف مراحل تلك الدورة ويرد فيه أن التوجه الجديد المتوخى في إعداد الخطة المتوسطة الأجل، سيوفر أساسا متينا لتنفيذ المراحل الأخرى من الدورة.

٥ - وتراعي الخطة المتوسطة الأجل المسائل التي أوصت بها الدول الأعضاء في إطار الولاية الموكولة للأمم المتحدة. وتشمل الخطة مجموعة كبيرة من الأنشطة من مختلف المجالات المتصلة اتصالا وثيقا فيما بينها. ففي ميدان السلام والأمن، سترمي برامج المسائل السياسية ونزع السلاح وحفظ السلام، إلى خفض عدد الصراعات القائمة وإيجاد حلول بالطرق السلمية للصراعات الناشئة، وذلك بالتعاون مع البرامج الإنسانية وحقوق الإنسان، في الجهود التي تبذلها لتأمين احترام القانون الإنساني الدولي والمعايير المتعلقة بحقوق الإنسان. وستكون ثمة حاجة، في مرحلة لاحقة، إلى الاضطلاع بعمليات لحفظ السلام وإيفاد بعثات سياسية دعما لأنشطة توطيد السلام. كما أن احترام حقوق الإنسان سيساهم في حفظ السلام والأمن الدوليين.

٦ - وفيما يتعلق بالقطاعين الاقتصادي والاجتماعي، ستعالج البرامج مسائل من قبيل وضع خطط عالمية وإقليمية، والمسألة الجنسانية والتنمية الاجتماعية والسكان والإحصاء

وتدبير الشؤون العامة والتجارة والتنمية والتكنولوجيا والمالية والبيئة والمستوطنات البشرية وحقوق الإنسان. واستجابة للالتماسات المطالبة باتخاذ تدابير دولية لمواجهة الاضطرابات المالية والاقتصادية، سيوجه أيضا اهتمام خاص لتدفقات المهاجرين والاتجار بالمخدرات والإرهاب والمشاكل الصحية العالمية والتدفقات غير المشروعة للأسلحة والإجرام العابر للحدود. وستمكِّن المتابعة الرفيعة المستوى الحكومية الدولية لتمويل التنمية، التي ستعقد في عام ٢٠٠١، من أن تعالج في السنوات المقبلة المسائل المتصلة بالعولمة والمسائل الإنمائية المتصلة بذلك معالجة أفضل.

٧ - وستواصل الأمم المتحدة اهتمامها بالحالة الخاصة في أفريقيا وتقديم المساعدة في هذا الصدد. فبالإضافة إلى البرنامج ٦، البرنامج الجديد للتنمية في أفريقيا، يقترح إنشاء برنامج فرعي جديد عنوانه ''تنمية أفريقيا'' يدرج في إطار البرنامج ٩ (التجارة والتنمية). وبذلك تتم الاستجابة للطلب الذي أعربت عنه الجمعية العامة في دورتها الرابعة والخمسين. ويسلم في الخطة أيضا بكرامة وقيمة النفس البشرية وما يترتب على الأعمال التي تقوم بها المنظمة من آثار شتى تنعكس على مختلف الفئات فضلا عن تزايد الوعي بضرورة مراعاة المسائل الجنسانية عند وضع البرامج والمشاريع والأنشطة والاستفادة إلى أقصى حد من الابتكارات التكنولوجية لزيادة فعالية أنشطة المنظمة. ويقترح الأمين العام أن يحتفظ في فترة ٢٠٠٢-٢٠٠٥ بنفس أولويات الفترة ١٩٩٨-٢٠٠١ (A/55/6، مقدمة، الفقرة ٢٦).

٨ - وقد نظرت لجنة البرامج والتنسيق بعناية في الخطة المتوسطة الأجل وأجرت مناقشات بناءة مع ممثلي الأمين العام توصلت بعدها إلى اتفاق معهم على جميع البرامج باستثناء برنامج واحد. كما أصدرت، فيما يتعلق بأغلبية الميادين، توصيات بشأن التعديلات التي يمكن إدخالها على مقترحات الأمين العام. واستجابة لطلب من رئيس اللجنة الخامسة، أدرجت اللجان الرئيسية الأخرى للجمعية العامة في جداول أعمالها استعراض ما يتصل بها من أبواب في الخطة المتوسطة الأجل. وقد أحالت اللجان الأولى والثانية والثالثة والرابعة إلى الرئيس نتيجة مداولاتها. والجدير بالذكر في هذا الصدد أن عدد الدول الأعضاء التي أبدت ملاحظات كان قليل جدا.

٩ - وقد سعى الأمين العام إلى أن يقدم في التقرير A/55/6 وثيقة معيارية واضحة وشفافة تتفق على نحو كامل مع النظامين المذكورين وتشجع على التصدي للمشاكل في المستقبل. وإذا اعتمدت الجمعية العامة الخطة المتوسطة الأجل، فإنها لن تكون بذلك قد عهدت بولاية إلى الأمين العام والموظفين المسؤولين عن تنفيذ البرامج، وإنما تكون قد ألزمت بذلك أيضا الدول الأعضاء بتقديم الدعم السياسي والمالي بشكل فعلي ومنتظم. ذلك أن عمل الأمانة العامة في مؤسسة تضم أعضاء متساوين وذوي سيادة، لا يمكن أن يغني عن ضرورة أن تتوفر الرغبة لدى الدول الأعضاء في تحقيق أهداف المنظمة. ووصف تنفيذ البرامج أنه ليس مهمة تخص الأمانة العامة أو الدول الأعضاء وحدها وإنما هو عمل تقع مسؤوليته على الجميع إذ يعكس مدى النجاح المحقق بفضل تضافر الجهود المبذولة بين الدول الأعضاء والأمانة العامة.

١٠ - **السيد مونتي** (رئيس لجنة البرنامج والتنسيق): عرض تقرير لجنة البرنامج والتنسيق عن أعمال دورتها الأربعين (A/55/16)، فقال إن اللجنة اعتمدت بتوافق الآراء جميع استنتاجاتها وتوصياتها. وتحدث عن المسائل المتعلقة بالبرامج، فقال إن اللجنة، ركزت بوجه خاص عند استعراضها لمشروع الخطة المتوسطة الأجل للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٥، مدى علاقة البرامج الخمسة والعشرين بمواضيع الولايات المنشأة وبأحكام نظامي التخطيط في الأمم المتحدة. وترد النتائج التي توصلت إليها اللجنة في الفقرات ١٣-٢٧١ من

التقرير. وجدير بالذكر أنه نظرا للطابع المعقد للتنقيحات المقدمة والاقتراحات العديدة الواردة بشأنها، أحيل البرنامج ١٩، المتعلق بحقوق الإنسان، من جديد إلى الجمعية العامة لتنظر فيه بمزيد من التفصيل. أما بقية البرامج، فقد أوصي باعتمادها بصيغها المنقحة وقد اعتمدت بتوافق الآراء.

١١ - وفيما يتعلق بتنفيذ البرامج في فترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ وتقرير الأمين العام المتعلق "بالسبل التي يمكن بها ضمان التنفيذ التام للبرامج والأنشطة المقررة وضمان نوعيتها وتقييمها على نحو أفضل من جانب الدول الأعضاء وإبلاغ تلك الدول بها (A/55/85، يجدر بالذكر أن اللجنة أحاطت اللجنة علما مع التقدير بالمعدل المرتفع لتنفيذ البرامج، وكذلك مما يتضمنه التقرير من تقييمات نوعية، وإن كان لا بد من تحديدها في المستقبل على نحو أدق وتعديلها بما يتناسب بقدر أفضل مع المعايير المتعلقة بتخطيط البرامج. وقد نظرت اللجنة أيضا في مختلف التقارير التي قدمها مكتب الرقابة الداخلية بشأن تقييم البرامج (A/55/63، E/AC.51/2000/2، E/AC.51/2000/3، E/AC.51/2000/4 و E/AC.51/2000/5) ورأت أن المكتب قد قدم عموما توصيات وجيهة ستساعد على تحسين الإدارة.

١٢ - وفيما يتعلق بمخطط الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ (A/55/186)، أوصت اللجنة الجمعية العامة بأن تواصل النظر بعناية في جميع جوانب المقترحات المقدمة من الأمين العام وأكدت على ضرورة أن تكون الموارد المطلوبة كافية لتنفيذ جميع البرامج المنصوص عليها بموجب ولايات. وقال إنه يعرب مع ذلك عن أسفه لأن هذا المخطط لا يتضمن جميع المعلومات المتعلقة بالتقديرات الأولية للموارد بالرغم من أن الجمعية العامة طلبت في قرارها ٥٣/٢٠٦، أن ترصد في المخطط اعتمادات لتكاليف البعثات السياسية الخاصة المتعلقة بالسلام والأمن وهي الولايات التي ارتئي ضرورة تمديدها أو اعتمادها خلال فترة السنتين. وتشير اللجنة كذلك إلى أنه يجب على الدول الأعضاء أن تعرب عن تأييدها للأمم المتحدة بالوفاء على نحو كامل بالتزاماتها المالية في المواعيد ودون شرط وفقا لما ينص عليه ميثاق الأمم المتحدة والنظامين الأساسي والإداري. وأوصت اللجنة أخيرا بأن تعتمد لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ الأولويات التي اقترحها الأمين العام وأشارت إلى ضرورة أن تمثل الأموال المرصودة للنفقات غير المتوقعة ٠,٧٥ في المائة من المبلغ المدرج في مخطط الميزانية.

١٣ - ونظرت اللجنة أيضا في عدة وثائق تتعلق بمسائل التنسيق من بينها التقرير الاستعراضي السنوي للجنة التنسيق الإدارية عن عام ١٩٩٩ (E/2000/53). وأيدت اللجنة النهج المتبع في هذه الوثيقة وقدمت إلى لجنة التنسيق الإدارية توجيهات دقيقة عن كيفية إعداد تقاريرها السنوية في المستقبل (الفقرات ٢٨٩ إلى ٢٩٦).

١٤ - وأحاطت اللجنة علما أيضا بالتقرير الذي قدمه الأمين العام عن التقدم المحرز في تنفيذ مبادرة خاصة لمنظومة الأمم المتحدة لتنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في عقد التسعينات (E/AC.51/2000/6 و Corr.1)، وأشارت إلى ضرورة حشد الموارد لصالح هذه المبادرة فضلا عن أهمية إطار العمل الاستراتيجي المشترك الذي طالبت به اللجنة في دورتها الثامنة والثلاثين. وأكدت اللجنة أيضا أن من المناسب إجراء تقييم مستقل لهذه المبادرة الخاصة. وترد الاستنتاجات والتوصيات ذات الصلة بهذا الموضوع في الفقرات ٣٠٥ إلى ٣٠٨ من التقرير.

١٥ - وأخيرا، أحاطت اللجنة علما بتقرير الأمين العام عن مشروع الخطة المتوسطة الأجل لجميع أجهزة المنظومة، فيما يتعلق بالنهوض بالمرأة في الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٥ (E/AC.51/2000/7) وأوصت بأن ينظر فيها قبل عرضها على المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة.

١٦ - وأقرت اللجنة بجدوى تقرير وحدة التفتيش المشتركة عن مشاركة وتعاون القطاع الخاص مع منظومة الأمم المتحدة (A/54/700) وأشارت إلى أهمية هذا الموضوع وضرورة معالجته مع مراعاة وحدة واستقلالية المنظومة وطابعها الدولي فضلا عن ضرورة الالتزام على نحو صارم بما تنص عليه لوائح وقواعد الأمم المتحدة ذات الصلة وقرارات الجمعية العامة. وأوصت اللجنة بأن يعرض هذا التقرير على نظر الهيئات التنفيذية لمؤسسات المنظومة وطلبت أن يقدم إليها تقريرا عن تطور العلاقات في المستقبل بين منظومة الأمم المتحدة والقطاع الخاص.

١٧ - وفيما يتعلق بتحسين سبل وإجراءات العمل الذي تقوم به اللجنة في إطار الولاية المنوطة بها، أكدت اللجنة من جديد رغبتها في الوفاء بولايتها واقترحت عدة تدابير بشأن تمثيل الدول الأعضاء في اللجنة على أعلى مستوى من التخصص وفقا لما ينص عليه قرار الجمعية العامة ١٩٧/٣٢. وأشارت اللجنة أيضا إلى ضرورة تحسين شكل تقديم الخطة المتوسطة الأجل وبأن يدرج المجلس الاقتصادي والاجتماعي واللجان الرئيسية للجمعية العامة في برامجها بندا يتعلق بالنظر في مشروع الخطة المتوسطة الأجل وأن تقدم التقارير الشفوية للأمين العام على نحو مقتضب ودقيق. وختم بالقول إن من الأهمية بمكان أن تنفذ تنفيذا فعالا استنتاجات وتوصيات اللجنة بصيغتها التي وافق بها عليها المجلس الاقتصادي والاجتماعي أو الجمعية العامة أو كلاهما (A/55/16، الفقرات ٨٤ إلى ٩٢).

١٨ - **السيدة غرانس** (فرنسا): تكلمت باسم الاتحاد الأوروبي والبلدان المنتسبة من وسط أوروبا وشرقها استونيا وبولندا والجمهورية التشيكية وليتوانيا فضلا عن قبرص ومالطة (اللتان هما أيضا بلدان منتسبان) والنرويج، فقالت إن الاتحاد الأوروبي يرحب مع الارتياح بالشكل الجديد لتقديم الخطة المتوسطة الأجل للفترة ٢٠٠٢ - ٢٠٠٥، ويرحب بامتثالها لأحكام المادة التاسعة من نظامي تخطيط البرامج، اللذين أيد الاتحاد تنقيحهما. وقالت إنها توافق موافقة تامة لجنة البرنامج والتنسيق في قولها إن عرض النتائج المتوقعة ومؤشرات التقدم يزيد من الشفافية في إعداد البرامج.

١٩ - ووصفت الشكل الجديد بأنه خطوة حقيقية للأمام مقارنة بالخطط السابقة، التي لم تكن تفاصيلها تسهل قراءتها وكانت تمنع أحيانا من تركيز الانتباه على الأنشطة الرئيسية للمنظمة. وأعربت عن أملها في أن يساعد هذا الشكل الموحد على تنفيذ جميع مراحل الدورة تنفيذا أكثر فعالية على نحو ما ورد في تقرير الأمين العام بشأن الآثار المترتبة على هيكل الخطة في دورة تخطيط البرامج والميزنة والمراقبة (A/C.5/55/14).

٢٠ - وجدير بالذكر أن أبواب الخطة ليست جميعها على نفس القدر من الجودة. ويؤيد الاتحاد الأوروبي في هذا الصدد توصيات لجنة البرنامج والتنسيق بشأن التحسينات التي يمكن إدخالها وتؤيده في ذلك على أن يكون مفهوما أن الأمر يتعلق بالتفاوض على مسألة تشكل كلا لا يتجزأ. وهي تؤيد أيضا رأي اللجنة بشأن تزايد أهمية تقييم تنفيذ البرامج الذي لا بد منه لقياس النتائج الحاصلة وفاعلية الأنشطة على نحو ما يتضح من مقدمة مشروع الخطة. ويؤيد الاتحاد مواصلة تحسينات الإجراءات والتوصيات التي أبدتها بشأنها لجنة البرنامج والتنسيق.

٢١ - ويرحب الاتحاد أيضا مع الارتياح بتقرير الأمين العام عن تنفيذ برامج الأمم المتحدة في فترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ (A/55/73)، ويؤيد الاتحاد رأي اللجنة الذي تدعو فيه إلى إدراج هذا التقرير في تحليل نوعي على نحو ما طلبت الجمعية العامة في قرارها ٢٠٧/٥٣ وهو يأمل في أن يتواصل تحسين هذه الطريقة المتبعة في التقييم.

٢٢ - ويؤيد الاتحاد الأوروبي على نحو كامل فقرات مقدمة مشروع الخطة التي تشير على نحو دقيق وواضح إلى التحديات الكبيرة التي ستواجه الأمم المتحدة في الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٥، وهو يؤيد طبيعة الاتجاهات العامة والاستراتيجية المتوخاة للتغلب عليها. ويلاحظ الاتحاد كذلك أن الأولويات الواردة في مشروع الخطة هي نفس الأولويات الواردة في الخطة السابقة وأن شكل الخطة يساعد على التفكير في إمكانية ترتيب أولويات المنظمة ترتيبا هرميا.

٢٣ - ولما كانت الخطة تشكل إطارا لإعداد الميزانيات لفترات السنتين فإن تحديد أولويات ممعنة في عموميتها وتشمل عمليا جميع أنشطة الأمم المتحدة، لا يسهل إعداد الميزانيات ويتسبب في تشتيت الموارد القليلة المتاحة. ويؤيد الاتحاد بقوة في هذا الصدد توصية لجنة البرنامج والتنسيق الداعية إلى الاحتفاظ بنفس الأولويات التي حددها الأمين العام للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٥ دون أن يغفل في ذلك أن هذا لا يعني إبقاء الوضع على حاله فيما يتعلق بتنفيذ البرامج، ذلك أن من المناسب أن تراعى في ميزانية فترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ أي أولويات قد تنشأ خلال الفترة ولا سيما في ميادين حفظ السلام والأمن الدوليين وتعزيز حقوق الإنسان والتنسيق الفعال للمساعدة الانسانية ومكافحة المخدرات ومنع الجريمة.

رفعت الجلسة الساعة ١٥/٥٠.